أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم الّذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة - الأردن

البلاغة
بين النّقد والأدب واللّغة

1

المجلّد الأوّل

بدعم من صندوق دعم البحث العلميّ
في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

نور المعرفة

أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم الّذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة - الأردن

بدعم من صندوق دعم البحث العلميّ
في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

البلاغة
بين النّقد والأدب واللّغة

رئيس اللّجنة التّحضيريّة:
د. رائـد وليـــد جرادات
عميد كلية الآداب

مقرّر اللّجنة التّحضيريّة:
د. نزار عبد الله الضّمور
رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

المجلّد الأوّل

2017م 1438هـ

أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم الّذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة - الأردن

بدعم من صندوق دعم البحث العلميّ
في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

البلاغة
بين النّقد والأدب واللّغة

المجلّد الأوّل

Rhetoric
Between Criticism, Literature, and Language

Proceedings of the First Peer-Reviewed International Scientific Conference

Organized by
the Department of Arabic Language and Literature, College of Arts at
Tafila Technical University
In Cooperation with the Scientific Research Support Fund in
the Ministry of Higher Education and Scientific Research

أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم: **البلاغة بين النّقد والأدب واللّغة**
تنظيم: قسم اللّغة العربيّة وآدابها / كلية الآداب/ جامِعَة الطّفيلة التّقَنيّة
الطبعة الأولى 2017م 1438هـ
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2016/11/5171
ردمك: ISBN: 978-9957-74-632-2
حقوق الطبع محفوظة©

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
www.darkonoz.com
عمان - وسط البلد - شارع الملك الحسين- مقابل بنك الإسكان
هاتف: 4655877 فاكس: 4655875 6 962+
خلوي: 5525949 79 962+
ص.ب 712577 عمان 11190 الأردن
Dar Konouz Al-Ma'refa
for Publishing and Distribution
Amman, Downtown, King Hussein Str.
Tel: 4655877 fax: +962 6 4655875
Mobile: +962 79 5525949
P.O.Box: 712577 Amman 11190 Jordan
E- mail: info@darkonoz.com, dar_konoz@yahoo.com

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: محمد أيوب ayyoubdesign@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright© All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

يضم هذا المجلد المحاور الثلاثة الأولى من أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم: البلاغة بين النّقد والأدب واللّغة، الذي نظمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها بكلية الآداب في جامِعَة الطّفيلة التّقَنيّة بدعم من صندوق البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واستمر ثلاثة أيام في الفترة الواقعة بين 19 - 2016/7/21م، برعاية كريمة من رئيس الجامعة **الأستاذ الدكتور شتيوي العبادي**.

اللّجنة التحضيريّة:

د. رائد وليد جرادات

عميد كلية الآداب (رئيساً)

د. نزار عبد الله الضّمور

رئيس قسم اللّغة العربيّة وآدابها (مقرّراً)

أعضاء اللجنة:

د. سلامة الغريب

د. أحمد الذّنيبات

د. عمر السّعوديّ

د. أسماء الزّريقات.

التدقيق اللّغوي: د. نزار عبد الله الضّمور

سكرتيرة المؤتمر: السّيدة خلود السّهارين

يتوفر التسجيل الكامل لوقائع المؤتمر على اليوتيوب تحت عنوان:" المؤتمر العلمي الدولي الأول البلاغة بين النّقد والأدب واللّغة"، على النحو الآتي:

اليوم الأول: 4 ساعات و44 دقيقة، واليوم الثاني: 5 ساعات و33 دقيقة، واليوم الثالث: 2 ساعتان و18 دقيقة. والرّابط": https://youtube/75jZbgXwE

والصور الفوتوغرافية للحفل الختامي على جوجل درايف على الرّابط:

https://drive.google.com/drive/u/0/mobile/folders/0B_xxSlrNTkHra3Hjmuist0xkUGs?usp=sharing

وكذلك صور جلستي الخميس على الرّابط:

https://drive.google.com/drive/u/0/mobile/folders/0B_xxSlrNTkHrLXgtM3MwOWIzUGs?usp=sharing

فهرس المجلّد الأوّل

تقديم 1

توصيات المؤتمر 5

المحور الأول: العلاقة بين البلاغة والأسلوبيّة

النص بين البلاغة والأسلوبيّة الحديثة

د. عماد بسام غنوم 9

بين البلاغة والأسلوبيّة

أ. د. غالب محمد الشاويش 45

بين البلاغة والأسلوبيّة، ائتلاف أم اختلاف، تلاؤم أم تنافر...

د. سميّة فالق 75

الرّؤية النصية (للتَّشْبِيْهِ الوَهْمِيِّ) في القُرْآنِ (مقاربة في انسجام المعاني)

د. فايز مد الله سلمان الذنيبات 99

العدول والاختيار بين البلاغة والأسلوبيّة

د. كوثر الشفيع أحمد محمد أحمد 137

بلاغة العدول الصرفي في ضوء نماذج من الشعر العربيّ

د. أحمد الشريف شطراح 155

ظاهرة العدول في الأدب العربيّ القديم: قصيدة "بانت سعاد" لكعب بن زهير أنموذجاً

د. أحمد عبد الرّحمن الذنيبات 173

تحوّلات الوظائف في الخطاب النّقديّ من الاستيعاب إلى الوقع الجمالي (بحث في الشعريّة وقواعد الإبداع)

د. أحمد عمار مداس 197

الاستعارة العظمى، مقاربة في تمثلات الغيرية والتخييلات الرّمزية

د. وحيد بن بو عزيز 221

الاستعارة عند الجرجاني من منظور الدراسات الأسلوبيّة الحديثة

د. حنان محمد خلف مقدادي 243

مساءلة في تحيين مفهوم الاستعارة بين البلاغة والسّيمياء

د.عايدة حوشي 259

" الاستعارة التي نحيا ونُستعمر بها" المفهوم المعرفي للاستعارة

د. أم السّعد حياة 277

المحور الثاني: المعنى ومعنى المعنى

أصناف المعنى في الحديث النبوي- عرض لنماذج-

د. مبارك بلالي.....294

المجاز التركيبي في الحديث النبوي :دراسة في العلاقات النحوية المشكِّلة للمجاز التركيبي

د. محمد عبد التواب محمد مفتاح.....314

بلاغة الكناية في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي

د. سليمان قوراري.....343

التعلّق اللّغوي في علم الوقف والابتداء وأثره في اتّساع المعنى

د. مشهور موسى مشهور مشاهرة.....373

الكناية اللونية في القرآن الكريم ودلالاتها البلاغية عند المفسّرين

د. فيصل أبو الطفيل.....389

الكناية المُهَذَّبة في القرآن الكريم من أول سورة الفاتحة إلى خاتمة سورة طه

د. عبد الله رفاعي محمد أحمد.....411

المعاني الثواني في القرآن الكريم

د. عودة الله منيع القيسيّ.....445

المحور الثالث: بلاغة الحوار في القرآن الكريم، والسّنة النبوية.

أقوال موسى- عليه السّلام- لبني إسرائيل في القرآن الكريم وإيحاءاتها النفسية "دراسة بلاغية"

د. حمد الله عبد الحكيم محمد.....469

البنية المعرفية للنسق الحواري في القرآن الكريم قراءة في التركيب التداولي البلاغي

د. عبد الرّحمن محمد طعمة محمد.....517

المعاني البلاغيّة للحوار الوصفيّ التصويريّ في سورة هود -الحوار بين نوح عليه السّلام وربّه نموذجاً-

أ.د. ماهر جاسم حسن الأومريّ.....555

بلاغةُ الحوار في القرآن الكريم

د. عاطف خلف العيايدة.....577

القصة القرآنية بين الحوار والسّرد: قصة مريم نموذجا

د. فدوى عبد الرّحيم قاسم عودة.....595

التعلّق اللّغوي في علم الوقف والابتداء وأثره في اتّساع المعنى

د. مشهور موسى مشهور مشاهرة

أستاذ مساعد في البلاغة والدّراسات القرآنية - جامعة بير زيت / فلسطين

ملخص الدراسة ومقدّمتها:

تقوم هذه الدّراسة على إظهار أثر التّلاقح بين علمي العربيّة والشّريعة الإسلامية، وقد اختزت موضوع التعلّق اللّغوي من جهة العربيّة، والوقف والابتداء من جهة الشّريعة الإسلاميّة، في دراسة نحويّة بلاغيّة، بَنَيتُها على مقدّمة وتمهيد، ومبحثين رئيسين: الأوّل بعنوان: تعلّق الجار والمجرور، والثاني بعنوان: تعلّق الظّرف، وتحت كلّ منهما ثلاث مسائل حلّلتها تحليلا نحويا بلاغيا.

إذن، هي دراسة ذات ثلاثة محاور رئيسة: التعلّق اللّغوي، وعلم الوقف والابتداء، وأتساع المعنى، ثُمّ هي نحويّة وبلاغيّة، لِتُشَكّل بمجموعها عنوانا رئيسا ذا دلالة واضحة على إظهار أثر التلاقح بين علمي العربيّة والشريعة الإسلامية، وما يُمكن أن يتولّد منهما: من أتساع في المعنى، وانفتاح في الدّلالة.

وأمّا عن حداثة الدّراسة وأهميّتها فتكمن في هذه المزاوجة التطبيقية بين مبحثين دقيقين من علمين مختلفين: أحدهما ينتمي إلى علوم العربيّة والآخر إلى العلوم الشرعية [1].

---

(1) يُعدّ أبو موسى، محمّد محمّد من أكثر الباحثين الذين أشاروا إلى أهميّة هذه المزاوجة، وذلك في مقدّمات كتبه جميعها، انظر على سبيل المثال: أبو موسى، محمد محمد، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، ط2، مكتبة وهبة، 1988م، المقدّمة: ص7-9، ومراجعات **في أصول الدّرس البلاغي**، مكتبة وهبة، 2005م، المقدّمة: ص6-12، إضافة إلى المباحث الأخرى التي خصّها بالتطبيق من الكتاب نفسه، مثل: المبحث السّابع: الباقلاني وإعجاز القرآن(ص 221-262)، والمبحث الثامن: مراجعات في كتاب البرهان (ص 265-316)، وانظر كذلك: شرشال، أحمد، الوصل

ولمّا كان التعلّق اللّغوي ينتمي إلى النحو من جهة الصناعة، وإلى البلاغة من جهة الدّلالة، وكأنّه على الأعراف بينهما، فقد جعلت التحليل نحويًا بلاغيًا، ولكنْ، حسب ما يقتضي المقام: إطنابا وإيجازا؛ فمبنى الدّراسة ومرتكزها يقوم على تبيان أثر هذا التعلّق، وأهميّته بالنّسبة لعلم الوقف والابتداء؛ قصدا إلى تعبيد الطّريق أمام دراسات أخرى جادّة في القرآن كلّه، فحقل علوم القرآن غنيٌّ بمثل هذه الدّراسات التي تنتظر من يُحركها، أو مَن يُزاوج بينها وبين غيرها من العلوم القريبة، وقد بذلت وسعي في ذلك، مغلّبا الجانب التطبيقي على صنوه التنظيري، ما خلا المقدّمة والتمهيد، وما يستتبعهما من توضيح لمفردات الدّراسة الرّئيسة.

مهاد وتأسيس:

أوّلا: بين يدي الدّراسات السّابقة:

لا يزال موضوع التعلّق اللّغوي في علم الوقف والابتداء أُنفا بِكرا لم يُطرق بصورة مباشرة على الكيفية التي جاءت في هذه الدّراسة؛ فقد كتب الدّكتور أحمد شرشال بحثا بعنوان: الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التّنزيل، أشار فيه إلى أهميّة قيام دراسات تزاوج بين علوم العربيّة وعلوم الشّريعة، وخاصّة موضوع الوقف والابتداء، لكنّ حديثه كان عامًا؛ لأنّ مقصده تصحيح ما يقع فيه أهل المغرب، وإفريقيا من أخطاء في علم الوقف والابتداء، وقد غلب عليه جمع ما تفرّق في كتب الوقف والابتداء، فلم يُحلّل لنا مثالا جديدا سوى ما جاء عند الأوائل، ومع ذلك فقد أفدت منه في التأسيس لدراستي هذه[1].

والحال نفسه مع الدكتور أحمد عارف في بحثه: الوقف والابتداء في ضوء علم اللّغة الحديث، وكذلك الدكتور عبد الكريم صالح في كتابه: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، وبحوث أخرى عامّة أو خاصّة، إلاّ أنّ السّمة الغالبة على هذه الدّراسات كلّها هي الاقتصار على الجمع والوصف ثمّ ترجيح ما رجّحه القدماء، أو اختيار رأي دون مناقشة

---

(1) انظر: شرشال، **الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل**: مجلّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، مج15، ع40، 2000م، ص18 وما يليها، وانظر: مشاهرة، مشهور، **التناسب القرآني عند الإمام البقاعي: دراسة بلاغية**، ط1، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 2001م، المقدّمة: ص11-12، ومشاهرة، مشهور، **المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: دراسة نقدية بلاغية**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010م، المقدّمة: ص1-2 وغير ذلك من الدراسات التطبيقيّة التي لا تُحصى في المزاوجة بين العلمين.

جديدة لمسوّغات الاختيار، اللهمّ إلا ذكر حجج الفريق الآخر إن وُجدت، ومع ذلك فقد أفدت منهم جميعا [1] إفادات لعلّ أقلّها هو معرفة ما توصّل إليه الباحثون في هذا المضمار، وهذا بدوره مهمّ كي أستأنف جهدا بدؤوه، أو أبني على ما شيّدوه، فيُتَبيّن للقارئ جديدي من تليدهم.

ثانيا: التّعَلُّق اللّغوي بين علمي العربيّة والشّريعة الإسلامية:

يُعَدّ مبحث التعلّق من خير الأمثلة على التلاقح بين علمي العربيّة وعلوم الشريعة الإسلامية، ولعلّ علم الوقف والابتداء- حاضن مبحث التعلّق من جهة الشّريعة- من أقرب العلوم الشرعية إلى العربيّة، وخاصّة علمي النحو والبلاغة، ولذلك نرى أبا بكر الأنباري (ت328هـ)، وهو من أوائل من صنّف في هذا العلم وقعّد له، يقول في مبحث مستقل بعنوان: حاجة معرب القرآن ومفسّره إلى معرفة الوقف والابتداء: ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كافٍ...[2].

ونحن نعلم أنّ معرب القرآن لا بد أن يكون راسخ القدم في علم الإعراب، ومفسّر القرآن لا بد أن يكون قد برع في علمين مختصّين بالقرآن- كما يقول الزمخشري-، وهما علم المعاني وعلم البيان[3]، إذن نحن بين علمين شريفين: علم الوقف والابتداء من جهة، وعلم العربيّة، بجناحيه: النحو والبلاغة من جهة أخرى.

ولعلّ أحد أسباب هذا التّقارب يكمن في أنّ مبنى موضوع التعلّق في علم الوقف والابتداء قائم على جزئين رئيسين: تعلّق لفظي، بمعنى: أن يكون ما بعده متعلّقا بما قبله من

---

(1) انظر: عارف، أحمد، **الوقف والابتداء في ضوء علم اللّغة الحديث**. دار حراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، وصالح، عبد الكريم، **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، ط1، دار السّلام، القاهرة، 2006م، والحربي، عبد العزيز، "وقف التجاذب(المعانقة) في القرآن الكريم"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللّغة العربيّة وآدابها**، السّعودية، ج19، ع31، رمضان، 1425هـ وبني دومي، خالد قاسم، **دلالات الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم**، عالم الكتب، إربد، 2006م، و الملخ، حسن، **نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، دار الشّروق، 2000م، وعرار، مهدي، **المشترك اللفظي في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان ناشرون، 2011م، ص: 365-366، والحموز، عبد الفتّاح، "مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها"، **مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات**، الأردن، مج2، ع1، 1987م.

(2) الأنباري، أبو بكر محمّد بن القاسم (ت328هـ/ 940م): **إيضاح الوقف والابتدا**. تحقيق: الشيخ عبد الرّحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2007م، ص78.

(3) انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (ت 538هـ): **تفسير الكشاف**. رتّبه وضبطه وصحّحه: محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ج1، ص7.

جهة الإعراب، كأن يكون صفة أو معطوفا، بشرط أن يكون ما قبله كلاما تامّا، وآخر معنوي من جهة المعنى فقط، دون شيء من تعلّقات الإعراب[1].

ولمّا كان المقام لا يتّسع للحديث عن التعلّق اللّغوي بعامّة، فإنّني سأقصر الدّراسة على تعلّق شبه الجملة- ظرفيةً كانت أم جارا ومجرورا- بعاملها، فالارتباط بينهما شديد، حيث يمنح هذا الارتباط العامل في شبه الجملة ما لا يستطيعه بنفسه، فالعلاقة إذن بينهما وثيقة؛ كلاهما يُكمّل صاحبه، هو يُحدّد معناها، وهي تُتَمّم معناه، من حيث تحديد مكان الفعل وزمانه أو علّة وقوعه، الأمر الذي يقود إلى إسهامها إسهاما كبيرا في ربط الأفعال، وتسلسل مجيئها في الكلام؛ قصدا إلى إتمام المعنى واستقامته[2].

ثالثا: الوقف والابتداء (المصطلح والأهميّة)

لا شكّ في أنّ اطّلاعا عاجلا على مقدّمات كتب الوقف والابتداء كفيل بإغناء أيّ تمهيد يُراد تقديمه بين يدي هذا العلم، فكيف وقد صنّف النّاس فيه كتبا، وأولاه أئمة علوم القران عناية خاصّة في مؤلّفاتهم.

ولذلك، لن أُطنب في البسط والتعريف، وسأقصر تمهيدي على موجز، أشفعه بإحالات تكفي مَن قصد التوسّع في المقدّمات التاريخيّة أو الوصفية، فالجانب النظري على أهميّته يُمكن جمعه وترتيبه من أي مصنّف في علوم القرآن أو في الوقف والابتداء[3].

---

(1) انظر: الجريسي، الشيخ محمّد مكي نصر (ت 1322هـ): **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**. ضبط وتصحيح وتخريج: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ص154.

(2) للتوسّع في موضوع التعلّق، لطفا، انظر: السّويد، محمود: تعلّق شبه الجملة **مجلة جامعة البعث**، مج31، ع7، 2009م، ص63-95، فقد تحدّث عن أهميّة شبه الجملة، وفائدتها في تعميق الفكرة، ثمّ عرّف التعليق، وفصّل القول فيه تفصيلا، ثم تحدّث عن الشبه بين شبه الجملة والجملة من حيث التركيب والدّلالة والعمل، ثمّ تحدّث عن شدّة الارتباط أو العلاقة الوطيدة بين الجار والمجرور، مشبّها ذاك الارتباط بالعلاقة بين الفعل والفاعل، ثمّ تفصيله القول فيما تتعلّق به شبه الجملة، وغير ذلك من المباحث الرّئيسة في موضوع التعلّق.

(3) انظر على سبيل المثال: **إيضاح الوقف والابتداء**، (المقدّمة) ص21 وما بعدها، والنحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ/ 950م): **القطع والائتناف**. تحقيق: د.عبد الرّحمن المطرودي، ط2، دار عالم الكتب، الرّياض، 1992م، (المقدّمة)، والدّاني، أبو عمرو عثمان (ت444هـ/ 1052م): **المكتفى في الوقف والابتدا**. دراسة وتحقيق: د. يوسف المَرعشلي، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1987م، ج1، ص128-154، وكذلك مقدّمة محقّق الكتاب: د. يوسف مرعشلي، ص47-75، والعماني، أبو محمد الحسن بن علي (ت بعد 500هـ/ 1106م): **المرشد في الوقف والابتداء**. تحقيق: هند العبدلي، ج1، (المقدّمة) ص12 وما بعدها، وص20 وما بعدها، والسّجاوندي، محمد بن طيفور (ت560هـ/ 1165م): **علل الوقوف**. تحقيق: د. محمّد العيدي، (المقدّمة) ص101 وما بعدها، وكذلك مقدّمة محقّق الكتاب الدكتور محمّد العيدي، ص9-43، والأشموني، أحمد بن عبد الكريم المصري (من علماء القرن الحادي عشر): **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**. ط2، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1973م، (المقدّمة) ص3-27. ومن

وباختصار، فإنّ مصطلح الوقف والابتداء ذو دلالة عند علماء القراءات والتجويد تختلف عنها عند النحاة، والفقهاء، فالوقف عند النحاة يختص بكيفيّة الوقف على آخر الكلمات المنوّنة، وخاصّة المقصور والمنقوص، وهو عند الفقهاء بمعنى: التبرّعات المندوبة، أمّا عند القرّاء وعلماء التجويد فهو: " قطع الصّوت على الكلمة زمنا يتنفّس فيه عادة، بنيّة استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله...لا بنيّة الاعتراض "[1].

وأمّا الابتداء فهو: " الشّروع في القراءة بعد قطع أو وقف "[2]، والعلاقة بين الوقف والابتداء أجلّ من أن تذكر، إذ كل ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، والعكس صحيح، وقولهم: لا يوقف على كذا، أي لا يُبتَدأ بما بعده [3]، غير أنّ الملاحظ أن العلماء" تساهلوا في الوقف، ولم يتساهلوا في الابتداء؛ لأنّ الوقف قد يكون اضطرارا لقطع النّفس، أو عطاس أو نسيان، فيقف القارئ مضطرا، ولكنّ الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة[4].

رابعا: أقسام الوقف والابتداء:

ليس الحديث عن أقسام الوقف والابتداء بمعزل عن التعلّق اللّغوي، ذلك أنّ جميع تقسيمات من صنّف في الوقف والابتداء تُظهر أنّ الموضوع من مُبتدئه إلى منتهاه يقوم على

علوم القرآن، انظر على سبيل المثال: الزركشي، محمد بن عبد الله (ت 794هـ): **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق الدكتور: يوسف المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت، 1994م، مج1، (النوع الرّابع والعشرون: معرفة الوقف والابتداء) ص 493-522، والسّيوطي، جلال الدين عبد الرّحمن (ت 911هـ): **الإتقان في علوم القرآن**، تقديم وتعليق: د. مصطفى البغا، ط4، دار ابن كثير، 2000م (النوع الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء)، مج1، ص258-279، إضافة إلى الكتب المصنّفة في تجويد القرآن، وما أكثرها، وكذلك مقدّمات بعض كتب التفسير، انظر على سبيل المثال: ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1339هـ): **التحرير والتنوير**. دار سحنون، تونس، (المقدّمة الثامنة) مج1، ص82-84.

(1) ابن الجزري، أبو الخير محمد الدمشقي(ت 833هـ): **النشر في القراءات العشر**. تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص240. ملحوظة: لقد أشار ابن الجزري في تنبيهاته المتعلّقة بالوقف والابتداء (التنبيه العاشر)ج1، ص239-241 إلى أنّ القطع والوقف والسّكت عبارات جرت عند المتقدّمين مرادا بها الوقف غالبا، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيّدة، وأمّا عند المتأخّرين وغيرهم من المحقّقين فالقطع يكون بقطع القراءة رأسا، فهو كالانتهاء، والوقف كما ذكرت في المتن، وأمّا السكت فقطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس. وانظر الجريسي، **نهاية القول المفيد**، ص152.

(2) المرصفي، **هداية القارئ**، ص395.

(3) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص334.

(4) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص230، وعمر، سر الختم الحسن، " الوقف وأثره في المعنى" **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية**، مج9، ع1، 1997م، ص117.

التعلّق اللّغوي؛ فقد اختلف أئمة القُرّاء في أقسام الوقف لاختلاف المفسّرين والمُعربيّن، إلا أنّ الإمام ابن الجزري؛ شيخ المحقّقين اختار من بين ذلك كلّه تقسيما يقوم على التعلّق اللفظي والمعنوي، ولعلّه أوضح الأقسام وأقربها؛ حيث يندرج تحت قسمته كلّ ما قاله غيره من العلماء، يقول: "وأكثر ما ذكر النّاس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: أنّ الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنّ الكلام إمّا أن يتم أو لا، فإن تمّ كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إمّا أن لا يكون له تعلّق بما بعده البتّة- أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى- فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة (بالتّام) لتمامه المطلق، يوقف عليه، ويُبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلّق، فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عمّا بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتّام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلّق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنّه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي- صلّى الله عليه وسلّم- في حديث أمّ سلمة رضي الله تعالى عنها... وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المصطلح عليه (بالقبيح)، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى"[1].

إذن- وفق تقسيم ابن الجزري- **الوقف التّام**، هو الوقف على كلمة لم يتعلّق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظا ولا معنى، **والوقف الكافي**، هو الوقف على كلمة لم يتعلّق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظا، بل معنى، **والوقف الحسن**، هو الوقف على كلمة تعلّق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظا، بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة، **والوقف القبيح**، هو الوقف على لفظ غير مفيد لعدم تمام الكلام، وقد تعلّق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، أو الوقف على كلام يوهم وصفا لا يليق به تعالى، ومن هنا نلاحظ أنّ أقسام الوقف الاختياري الأربعة المشهورة، محتكمها إما التعلّق اللفظي أو التعلّق المعنوي[2].

ومن الجدير بالذكر أيضا أن أشير إلى أنّ هناك نوعا من الوقف يقوم على التعلّق اللّغوي، لكنّه يُعرف بالوقف التعسّفي، وقد اعتمده بعض الباحثين في دراساتهم اللّغويّة، وغفلوا عمّا قاله علماء الوقف والابتداء من أنّ الوقف سنّة متّبعة؛ فليس كل ما جاز عربيّة،

(1) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، ص225-226.
(2) انظر: الجريسي، **نهاية القول المفيد**، ص153-ج154، وانظر: البراجة، جابر: **الوقف عند الصرفيين والقُرّاء**، 1993م، ص15-26.

جاز وقفا، يقول ابن الجزري: "ليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربيّن أو يتكلّفه بعض القُرّاء أو يتأوّله بعض أهل الأهواء، مِمّا يقتضي وقفًا أو ابتداء ينبغي أن يُتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ، والوقف الأوجه"[1].

المبحث الأوّل: تعلّق الجار والمجرور

المسألة الأولى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [2].

الشاهد في هاتين الآيتين: هو تعلُّق الجار والمجرور (من أجل ذلك) بما قبله، أي بـ (أصبح) أو بـ (النّادمين) أو تعلُّقه بما بعده بـ (كتبنا)، وفي ذلك رأيان [3]:

أوّلا: ﴿فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾.

يرى أكثر أهل اللّغة أنّ تعليق الجار والمجرور (من أجل ذلك) بما بعده (كتبنا) أولى من غيره؛ لأنّ الوقوف- كما يقول الأشموني- إذا تقاربت يوقف على أحسنها، ولا يُجمع بينها، فالوقف عند هذا الفريق على (النّادمين)، ثُمّ يكون الابتداء بالجار والمجرور، وعليه يكون التأويل: من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل[4]، وعلى هذا الوجه تذهب النّفس مع سبب النّدم كل مذهب، ولا تنحصر فيما ذكر، وهذا هو الرّاجح عندي، فقد يكون القرآن قد سكت عن أشياء كثيرة أدّت إلى ندمه، فالقتل أو المواراة أو حمله كلّها أفعال تنطوي تحتها جزئيّات كثيرة قد تكون هي الأخرى سببا في النّدم، ثُمّ من أجل كل ما تقدّم

---

(1) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج1، 231، والأشموني، **منار الهدى (التنبيه الخامس)**، ص28، وقد شدّد على ذلك. ملحوظة: لقد ذكرت هذا النوع من الوقف ليتبيّن القارئ أو الباحث أنّ الوقف سنّة متّبعة، فلا يجوز الاكتفاء بالسّند اللّغوي وحده في علم الوقف والابتداء، فلا بُدّ من دليل شرعي يعضد ذلك، فليس كل ما جاز عربيّة جاز وقفا.

(2) المائدة: 31- 32

(3) انظر: ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ص617-618، وابن النحّاس، **القطع والائتناف**، ص202، والداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص238-239، والعماني، **المرشد في الوقف والابتداء**، ص74، والسّجاوندي، **علل الوقوف**، ص451، والعكبري، أبو البقاء عبد الله (ت 616هـ): **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص325، والأشموني، **منار الهدى**، ص 119.

(4) وهذا اختيار ابن الأنباري، وابن النحّاس، وأبي عمرو الدّاني، والعكبري (انظر الحاشية السّابقة).

كتبنا على بني إسرائيل ذلك، فكأنّ (من أجل ذلك) علّة للحكم الوارد عقب الجار والمجرور على بني إسرائيل.

ثانيا: ﴿فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾﴿كَتَبْنَا﴾.

يرى فريق ثان أن الوقف على (من أجل ذلك)، والابتداء بـ (كتبنا)، إذ الجار والمجرور (من أجل ذلك) صلة لـ (أصبح)، أي: فأصبح نادما من أجل أنه قتل أخاه، أو لأنه حمله مدّة طويلة قبل أن يهتدي لمواراته، ويجوز وفق هذا الوقف أن يكون (من أجل ذلك) صلة للنّادمين، أي: أصبح من الذين ندموا من أجل قتل قابيل هابيل[1]، وعلى هذا الوجه يكون التركيز على علّة النّدم، لا على علّة الحكم بخلاف الوجه الأوّل، حيث كان التركيز على علّة الحكم لا على علّة النّدم.

المسألة الثانية: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[2].

الوجه الأوّل: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء) (قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا) وقفٌ كاف (وهو الرّاجح).

الوجه الثاني: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي) (عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا) محتمل معنى (مرجوح) ولكنّ الأئمّة ذكروه.

الشاهد في هذه الآية: هو تعلّق الجار والمجرور (على استحياء) بما قبله (تمشي) أو بـ (قالت).

لم يقف أبو بكر الأنباري على هذه الآية، أمّا ابن النحّاس فرأى أنّ الوقف على (تمشي) ليس كافيا؛ لأنّ هذا يقتضي تعلّق الاستحياء بالقول، وهذا عنده يحتاج إلى توقيف أو دليل قاطع، إلا أنّ أبا عمرو الدّاني نسب إلى قائل دون أن يُسمّه، الوقف على (تمشي) والابتداء بـ (على استحياء)، أي: قالت على استحياء من موسى، فتتعلّق (على) بـ (قالت) على التقديم والتأخير، لكنْ، إن أخذنا برأي من يقول: إنّ التقديم والتأخير لا يكون إلا بتوقيف أو دليل قاطع، فلا نقف على تمشي، وعنده تعلّق (على استحياء) بـ (تمشي) هو

(1) وهذا اختيار السّجاوندي والأشموني(انظر الحاشية السّابقة).
(2) القصص: 25

الظاهر الذي عليه إجماع أهل التأويل[1]، والقول نفسه عند العماني، وهو قول أكثر أهل العلم، فتعلّق الاستحياء بالمشي، يعني أنّ الوقف على (الاستحياء) كافٍ، وأمّا الوقف على (تمشي) فزعم من غير دليل، كأنّها قالت وهي مستحيية من قولها واستدعائها[2]، والأمر نفسه عند السّجاوندي، إلا أنه علّل الوقف على (استحياء) لعدم العاطف واتّحاد القائل، ولم ير الوقف على (تمشي)؛ لأنّه يجعل (استحياء) حالا مقدّما من (قالت)، أي: قالت مستحيية[3]، والحال نفسه عند الأشموني، فقد رأى غرابة تعلّق (على استحياء) بقولها، ومع ذلك رأى أنه على غرابته جيّد، وإن كان الوصل أجود[4].

ولم يختلف الحال عند المفسّرين، فالإجماع جعل الجار والمجرور (على استحياء) في موضع النصب على الحال من مشيها، إلا أنّ الإمام الرّازي ذكر من يقف على (تمشي) ويبتدئ بـ (على استحياء) مُعَلّقا الاستحياء بقولها؛ لأنّ الكريم إذا دعا غيره إلى الضيافة يستحيي، لا سيّما المرأة[5].

والرّاجح عندي هو رأي الجمهور، وإن كان الآخر محتملا، ولا يُخلّ بالمعنى؛ ذلك أنّ الإخبار بمجيئها تمشي، غير مقصود وحده، فلا فرّق بين مجيئها تمشي، أو مجيئها راكبة في هذا المقام، والذي يترجّح لي أنّ الإخبار بـِ (تمشي) كان من أجل أن يبني عليه قوله تعالى (على استحياء)، فتبيّن الحاجة والضّعف ماثل في إرسالها للسقي، وليس في هيئة المجيء، ومن تمام المعنى أن مجيئها ماشية على استحياء (بحرف الجر على) فيه دلالة على أنّ الحياء كأنّه مركب

---

(1) الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص174-175.
(2) العماني، **المرشد في الوقف والابتداء**، ص508.
(3) السّجاوندي، **علل الوقوف**، ص777-778.
(4) الأشموني، **منار الهدى**، ص470.
(5) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/ 922م): **جامع البيان في تأويل القرآن**. ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ج20، 2001م، ص73-74، والزمخشري، **الكشّاف**. ج3، ص388، والرّازي، فخر الدين محمّد (ت 604هـ/ 1207م): **مفاتيح الغيب**. دار الفكر، بيروت، 2005م، مج8، ج23، ص213، والقرطبي، أبو عبد الله محمّد (ت671هـ/ 1272م): **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: سالم البدري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ج13، ص179، وأبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف (ت 745هـ/ 1344م): **البحر المحيط**. دار الفكر، بيروت، 1992م، ج8، ص298، وابن عطية الأندلسي، القاضي أبو محمّد عبد الحق (ت546هـ/ 1151م)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحقيق:عبد الله الأنصاري والسّيّد عبد العال، دار الفكر العربيّ، القاهرة، والسّمين الحلبي، شهاب الدّين أبو العبّاس (ت756هـ/ 1355م): **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق وتعليق: الشيخ علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مج8، ج20، ص103.

لها، وهي متمكنة منه، مالكة لزمامه، غير متبخترة، ولا متثنّية، ولا مظهرة لزينة، ثُمّ إنّ تنكير الاستحياء فيه دلالة على المبالغة في الحياء، وتفخيم أمره[1].

إذن، على استحياء متعلّق بمحذوف، هو حال من ضمير (تمشي)، فقد جاءت تمشي، كائنة على استحياء، في حالتي المشي والمجيء معًا، وكفى بنعمة الحياء فخرا، وتربية.

وأمّا الوجه الآخر المحتمل، وهو تعلّق الاستحياء بقولها، فجائز معنًى، إلا أنه ضعيف، فهو يجعل مشيها شيئا، (وعلى استحياء قالت) شيئا آخر، فقد جاءت تمشي لا راكبة، في دلالة على العَوَز والحاجة، أو قرب المكان، وقولها كان على استحياء؛ فهي امرأة حَيِيّة، تدعو رجلا غريبا، إلا أنها في الوجهين متمكّنة من زمام الحياء.

ولعلّ اختياري لرأي الجمهور فيه الدّلالة على هذا المعنى، فمن جاءت تمشي على استحياء فمن باب أولى أن تدعوه على استحياء كذلك، فقولها وإن لم يُصَرّح بأنه على استحياء على الوجه الرّاجح إلا أنه مفهوم بطريق اللزوم، ولذلك كان أرجح من الآخر.

المسألة الثالثة: ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [2].

الشاهد في هذه الآية تعدّد احتمالات تعلقّ الباء في قوله تعالى (بآياتنا)، وما يترتّب على ذلك من مَعان [3].

---

(1) انظر أصل هذه الدلالات من: البقاعي، برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم (ت 885هـ): **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**. خرّج آياته ووضع حواشيه: عبد الرّزّاق غالب المهدي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، مج5، ص477، ومن ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مج8، ج20، ص103.

(2) القصص: 35

(3) صدر معظم العلماء في آرائهم عن رأي الأخفش والطبري، ثم عن شرح الزمخشري وتقديراته، فمنهم بعد ذلك من شرح ووضّح، ومنهم من لخّص، وعلّق على رأي من الآراء كأبي حيّان.انظر كتب الوقف والابتداء: الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ص432 التمام عنده على (إليكما)، وعند ابن النحّاس، **القطع والائتناف**، ص511-512، ذكر رأي الأخفش والطبري، وهو الوقف على (إليكما) وردّه، إلا أن يكون تبيينا، كما وضّحت، ثم ذكر رأي أبي حاتم، وهو الوقف على (بآياتنا)، ونُسب هذا الرّأي لنافع أيضا، على التقدير الذي ذكرته في الشّرح، وعن أبي عمرو الدّاني التّمام على (بآياتنا) ثُمّ ذكر رأي الأخفش والطبري، **جامع البيان**، ص175، وعند العماني، **المرشد في الوقف والابتداء**، التمام على (بآياتنا) ونسبه لأبي حاتم، قائلا: إنه رأي أكثر أهل العلم، ثم ذكر الرّأي الآخر، مؤكّدا أنّ سبب الاختلاف هو الاختلاف في التعليق، ص510، وذكر السّجاوندي، **علل الوقوف**، ص780، الوجهين إلا أنه رجّح رأي الأخفش والطبري؛ الوقف على (إليكما)، وذكر الأشموني، **منار الهدى**، ص471-472، آراء من سبقه، مستفيدا كذلك من تعليقات المفسّرين. ومن المفسّرين، انظر: الطبري، **جامع البيان**، ج20، ص89-90، والزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص396-397، والرّازي، **مفاتيح الغيب**، ص، مج8، وابن عطية، **المحرّر الوجيز**، ج23،

الاحتمال الأوّل:﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا/ / بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾[1].

الوقف على (إليكما) والابتداء بـِ (بآياتنا) يعني كما قال الطبري: "أنتما ومن اتّبعكما الغالبون فرعون وملأه بآياتنا؛ أي: بحجّتنا وسلطاننا الذي نجعله لكما"[2]، وفي هذه الحالة تكون الباء **متعلّقة بـ (الغالبون)**، أي: تغلبونه بآياتنا، وعند الجمهور أنّ هذا لا يصح إن جعل بآياتنا صلة لِـ (الغالبون) من حيث لا يجوز أن يُفرّق بين الصلة والموصول، لكنّه جائز إن قُدّر تبيينا[3].

ويُمكن حمل المعنى على القَسَم، أي: نقسم بآياتنا أنّكما ستغلبونهم فلا يصلون إليكما، وهذا على تقديم الجواب (فلا يصلون إليكما)، ورفضه أبو حيّان؛ لأنّ جواب القسم لا تدخله الفاء، وعند الزمخشري أنّ هذا من لغو القسم؛ أي الذي حُذِف جوابه للدّلالة عليه كما فسّره أبو حيّان، يعني: وحقّ آياتنا لتغلبنّ[4]، ويجوز كذلك أن تُعلّق الباء بمحذوف، تقديره: اذهبا بآياتنا، فُهِم من آية سورة النمل[5].

الاحتمال الثاني: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا/ / أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾[6].

الوقف على (بآيتنا) تام إن تعلّقت بـِ (يصلون)؛ أي تمتنعون منهم بآياتنا؛ مثل العصا وغيرها، كقول النبي- صلّى الله عليه وسلم-: "نُصرت بالرّعب"، ثُمّ تأكّدت الغلبة بعد هذا الفصل، ويجوز تعلّق الباء بالفعل (نجعل) أي: نسلّطكما بآياتنا، حتّى تكون رهبتهم منكما آية من آياتنا[7].

ص221-222، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج13، ص190، وأبو حيّان، **البحر المحيط**، ج8، ص304-306، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج20، ص117-118.

(1) القصص: 35

(2) الطبري، **جامع البيان**، ج20، ص90.

(3) انظر: الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص175.

(4) انظر: الزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص396-397، وأبو حيّان، **البحر المحيط**، ج8، ص306.

(5) انظر: الزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص396-397.

(6) القصص: 35

(7) انظر: الزمخشري، **الكشّاف**، ج3، ص396-397، وأبو حيّان، **البحر المحيط**، ج8، ص306، و ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج20، ص117-118.

والذي أراه أنّ الاحتمالين معتبران، وكأنهما في القوّة سواء، فالوقوف على (إليكما) يقتضي أنّ عدم الوصول غير متعلّق فقط بالآيات، فإرادته سبحانه أكبر من ذلك، ثُمّ تكون الغلبة بالآيات، وفي الوقف على (بآياتنا) إظهار للآيات وتقييدٌ لعدم الوصول بها، ثُمّ إقرار من الله عزّ وجل بأنّ الغلبة لهما ولمن اتّبعهما، ولا شكّ في أنّ المعنيين يجتمعان ولا يتزاحمان، فمرّة يكون التركيز على الآيات وأخرى على الغلبة.

المبحث الثاني: تعلّق الظرف

المسألة الأولى: من ذلك، قوله تعالى:﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [1].

الشاهد الأول: الوقف على (قُتِل) [2] (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ/ / مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ).

وجه الاستشهاد: إذا وقفنا على (قُتِل) كان المعنى أنّ أنبياء كثيرين قتلهم قومهم وأعداؤهم، ومع الأنبياء أصحابهم، فما تزلزلوا لقتل أنبيائهم؛ قصدا إلى تيئيس المشركين من وهن المسلمين، وإشارة إلى أنّ أصل القتال ينبغي أن يكون دفاعا عن المبدأ، ونشرا للدّعوة، وليس حماية لفردٍ يتغوّل السّلطة هو وأعوانه، كما هو الحال في هذه الأيّام.

الشاهد الثاني: الوصل، والوقف على (كثير) (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ/ /).

وجه الاستشهاد: إذا وصلنا، ووقفنا على (كثير) يكون المعنى: أنّ أنبياء كثيرين قُتِل معهم رجال من أهل التّقوى، فما وهن من بقي بعدهم من المؤمنين [3]، وفي هذا إشارة واضحة إلى كيفيّة القتال وهيئته، حيث يلتحم الصفّ كأنّه بنيان مرصوص، فلم يتخلّ الجند عن قائدهم، فكلّهم صفّ واحد، وعلى قلب رجل واحد، يقاتل القادة مع جندهم، والجند مع قائدهم، حتّى يُقتلوا أو ينتصروا، فقد تشرّبوا روح المبدأ، فلم ينكصوا على أعقابهم أو يولّوا الأدبار، إذ ارتباطهم مبدئي لا شخصيّ.

---

(1) آل عمران: 146

(2) قرأ نافع والمكيّ، والبصريّان (أبو عمرو ويعقوب الحضرمي): (قُتِل) بضم القاف، وكسر التّاء، والباقون بفتح القاف والتّاء، وألف بينهما)، انظر: القاضي، عبد الفتّاح عبد الغني(ت): **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**. ط1، دار السّلام، القاهرة، 2004م، ص129.

(3) انظر المسألة بتمامها من ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مج1، ص82

إذن، إنّ تعلّق المعيّة بما بعدها، وانفصالها عمّا قبلها أكّد أصل القتال، ثمّ إنّ اتّصالها بما قبلها صوّر طبيعة القتال، وبيّن هيئته، حيث الالتفاف حول القائد، تصديقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ الصف4، وتعانقا مع مقالة سعد بن معاذ المشهورة، عندما استشارهم رسول الله- صلّى الله عليه وسلّم- في الخروج لبدر، حيث قال: "امضِ يا رسول الله لما أردت، فنحن معك، فوالّذي بعثك بالحق لو استعرَضتَ بنا هذا البحر فخضتَه لخضناه معك ما تخلّف مِنّا رجل واحد، وما نكره أن تلقى بنا عدوّنا غدا، إنّا لصُبُرٌ في الحرب، صُدُق في اللقاء، لعلّ الله يُريك منّا ما تَقَرُّ به عينُك، فسر بنا على بركة الله..."[1].

المسألة الثانية: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[2].

الشاهد في هذه الآية: تعلّق الظّرف (أربعين سنة) بما قبله (التحريم) أو بما بعده (التّيه)[3]:

(قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ// أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ)

(قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً// يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ)

الصورة الأولى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾.

هذه الصّورة مبناها على تعلّق الظّرف (أربعين سنة) بما بعده، والوقوف على المقطع الأوّل (قال فإنّها محرّمة عليهم)، وفي هذا الضّرب من التعلّق إشارة إلى أنّ زمن التحريم مؤبّد للفئة التي كانت في زمن موسى عليه السّلام، إلاّ أنّ هذا لا يمنع أن يُحمَل المعنى على الدّخول المفضي إلى التعمير لليهود عامّة، بمعنى: أنّها محرّمة عليهم حرمة إقامة، ويلزم من هذا مجاهدتهم وإخراجهم، وحرمة مسالمتهم أو التعايش معهم على أرض فلسطين خاصّة.

---

(1) ابن هشام المعافري، أبو محمد عبد الملك (ت 218هـ): **السّيرة النبويّة**، تحقيق: سعيد اللحّام، ط3، دار الفكر، بيروت، 1998م، ج2، ص199-200.

(2) المائدة: 26

(3) انظر: الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ص616، وابن النحّاس، **القطع والائتناف**، ص200-201، فقد ذكر أنّ الوقف على (عليهم) تام، ونسب ذلك للأخفش، ونافع، وأبي حاتم، وأمّا الوقف على (سنة) فهو اختيار ابن جرير، وانظر: الدّاني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص238، والعماني، **المرشد في الوقف والابتداء**، ص72-73، والسّجاوندي، **علل الوقوف**، ص449، والأشموني، **منار الهدى**، ص118. حيث ذكر الأخير (الأشموني) رأيا ثالثا مفاده: أنّ التّحريم والتّيه كليهما أربعون سنة، وبذلك يكون الوقف على (الأرض)، على أن تُنصب (أربعين) بمحرّمة، وتُعرب (يتيهون) حالا.

الصّورة الثانية: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾.

أمّا الصورة الثانية فمبناها على تعلّق الظّرف (أربعين سنة) بما قبله (التّحريم) والوقوف على (سنة)، ثُمّ البدء بـ (يتيهون في الأرض) استئنافا جديدا، أي أنّ مقتضى هذه الصّورة أنّ زمن التحريم كان لوقت معلوم، فقد يدخلون الأرض المقدّسة على نحو ما، سواء أكان ذلك عنوة أم بتخاذل أهلها واستسلامهم، وربّما بطرق أخرى لم تعد خافية على ذي بصيرة، ومع ذلك، فليس لدخولهم شرعية في البقاء أو الاستمرار، أو إثبات حقّ في الإقامة، فالآية على هذا التأويل تتحدّث عن العقاب، وعن إمكانيّة الدخول أو عدمه.

المسألة الثالثة: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [1].

الشاهد في هذه الآية: الوقوف على (أولادكم) أو (القيامة).

﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ/ / يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾.

﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ/ / يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾.

وجه الاستشهاد: يعتمد الوقفان على تعليق الظّرف، وكلاهما معتبر حيث ينفتح النصّ من خلاله على معانٍ متعدّدة، وذلك على النّحو الآتي:

الاحتمال الأوّل: الوقف على (أولادكم)، وفي هذه الحالة يتعلّق الظّرف بـِ (يفصل)، وهو وقف تامٌّ منسوب لأبي حاتم.

الاحتمال الثاني: الوقف على (القيامة)، وفي هذه الحالة يكون تعليق الظّرف بما قبله، أي بـِ (لن تنفعكم).

إذن عندنا رأيان رئيسان، أحدهما يُعلّق الظّرف بما بعده، والآخر بما قبله، فعلى الاحتمال الأوّل (تعليق الظّرف بـ (يفصل) يفتح النص على احتمالين:

الأوّل: نفي نفع الأرحام والأولاد على التأبيد، وهذا التأويل غير دقيق، إلا إذا قدّرنا ذلك يوم القيامة على ما يُفهم من السّياق.

---

(1) الممتحنة: 3

والثاني: أنّ المفاصلة والتفريق كائنة في يوم القيامة وليس في أي يوم آخر، ودليل الاحتمال الثاني:﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (1)، ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾(2)،﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتاً﴾(3)، الأمر الذي يقتضي الحث على ترك هذا الفعل (موالاة أعداء الله)، حتّى وإن كانوا من ذوي الأرحام، فرحم الدّين أجلّ وأعظم، أو إن كان من باب تحقيق خبر مظنون للأقارب، فإن ذلك لن ينفعكم يوم القيامة، وسيُفرّق بينكم ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾(4)،﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ، وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ، وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾(5)، وسبب ذلك كلّه أن من والى أعداء الله، فإنّه بالضرورة سيُعادي أولياء الله، فمبنى الآية على التحذير والوعيد.

وأمّا إن تعلّق الظّرف بالنّفع، وهو ما أُرجّحه، فإنّ التقدير يكون: لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم في هذا اليوم؛ لأنّ النّفع كائن في الدّنيا وإنّما النفي في الآخرة، حيث يفر المرء من أخيه وأمّه وأبيه وصاحبته وبنيه، ويودّ المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ببنيه وصاحبته وأخيه وفصيلته التي تؤويه ومن في الأرض جميعا ثُمّ يُنجيه﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾(6)، ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾(7).

---

(1) الدخان: 40
(2) الصافات: 21
(3) النبأ: 17
(4) الشورى: 7
(5) عبس: 34- 36
(6) البقرة: 48
(7) البقرة: 123، أشار أصحاب كتب الوقف والابتداء، وكذلك المفسّرون إلى أنّ الظرف في هذا الآية (يوم القيامة) يتنازع كل من فعل (لن تنفعكم) وفعل (يفصل بينكم) دون تأويل تفصيلي يؤسّس للمعنى المراد.انظر: ابن النحّاس، **القطع والائتناف**، ص732، والداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص234، والعماني، **المرشد في الوقف والابتداء**، 770-771، والسّجاوندي، **علل الوقوف**، 1012، والأشموني، **منار الهدى**، 641. ومن المفسّرين، انظر: الطبري، **جامع البيان**، ج28، ص71-72، والزمخشري، **الكشّاف**، ج4، ص501، والرّازي، **مفاتيح الغيب**، مج10، ج29، ص278، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج18، ص37، والبيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله(ت 691هـ): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. إعداد وتقديم: محمد عبد الرّحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 1998م، ج5، ص205، وأبو حيّان، **البحر المحيط**، مج10، ص154، و ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت 774هـ/ 1372م): **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: د. السّيّد محمد السّيّد وآخرين، دار الحديث، القاهرة، 2002م، مج8، ص60، والبقاعي، **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**، ج7، ص552، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج28، ص141-142.

الخاتمة:

هذه دراسة متواضعة، اخترت لها بعد المقدّمة والتمهيد ستّ مسائل، تقوم على التعلّق اللّغوي، وقد حاولت من خلالها أن أنبّه على أهميّة التّلاقح بين العلوم، وخاصّة بين علمي العربيّة والشّريعة الإسلامية، فالمجال رحب سخيّ، لا يزال ينتظر الأقلام الواعدة، والدراسات الجادّة التي تكشف النّقاب عن روعة بيان كتاب الله عزّ وجل، ودلائل إعجازه، يقول الدكتور محمد أبو موسى: "وحقل التفسير وعلوم القرآن غني بحقائق ذات صلة قويّة بالدّراسة الأدبيّة، ولكنّها غير منتفع بها لأنّنا لم ننقلها إلى هناك، والغريب أنّ كثيرا منّا يدرسها في علوم القرآن، ثمّ إذا بدا يكتب، ويفكّر في الدّراسة الأدبيّة تركها ولم يستصحبها معه، مع أنّنا على يقين من أنّ نقل المعلومات من حقل من حقول المعرفة إلى حقل آخر له أثر كبير في هذه المعلومات وهذه المعارف، وخصوصا إذا كانت مِمّا تتلاءم مع الحقل الجديد..."[1].

ولا أزعم في هذه الدّراسة أنّي ابتدعت جديدا، ولكنّني سرت على الطّريق الذي عبّده الباحثون من قبلي، مستأنفا جهدا بدؤوه، فهم أولى بالشكر والتقدير، ومع ذلك، فقد جمعتُ، وناقشتُ، وحاولتُ أن أُرجّح أو اختار بناء على مسوّغات اجتهاديّة رأيت أنّ النصّ يحتملها.

ولقد تبيّن لي في هذه الدّراسة أنّ التعدّد في الوقف قد يحصل به ما يحصل بتعدّد وجوه القراءات، من تعدّد المعنى مع اتّحاد الكلمات، وهذا- لا شك- من دلائل إعجاز كتاب الله عزّ وجل، ولمّا كان ذلك كذلك، فقد وجب على قارئ القرآن أو الباحث فيه أن يُراعي في وقفه وابتدائه المعاني المترتّبة على التعلّق اللّغوي، فيعرف بذلك مواطن الفصل من الوصل، وما يجوز وما لا يجوز، فإذا فعل ذلك، أمن الخطأ، وانفتح النصّ أمامه على دلالات ومعانٍ معجبة جديدة.■

(1) انظر: أبو موسى، البلاغة القرآنية، ص7- 8.

أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم الّذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة - الأردن

البلاغة
بين النّقد والأدب واللّغة

2

المجلّد الثّاني

بدعم من صندوق دعم البحث العلميّ
في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم الّذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة - الأردن

البلاغة
بين النّقد والأدب واللّغة

1

المجلّد الأوّل

بدعم من صندوق دعم البحث العلميّ
في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

Rhetoric
Between Criticism, Literature, and Language

Proceedings of the First Peer-Reviewed International Scientific Conference

Organized by
the Department of Arabic Language and Literature, College of Arts at Tafila Technical University
In Cooperation with the Scientific Research Support Fund in the Ministry of Higher Education and Scientific Research

يضم هذا المجلّد المحاور الثّلاثة الأولى من أعمال المؤتمر الدّوليّ الأوّل المحكّم: **البلاغة بين النقد والأدب واللغة**، الذي نظّمه قسم اللّغة العربيّة وآدابها بكليّة الآداب في جامعة الطّفيلة التّقنيّة بدعم من صندوق البحث العلميّ في وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ. واستمر ثلاثة أيام في الفترة الواقعة بين 19-21 تموز/يوليو 2016م، برعاية كريمة من رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور شتيوي العبادي. وقد تناول الباحثون المشاركون موضوع المؤتمر في محاور خمسة، وهي:

- المحور الأول: العلاقة بين البلاغة والأسلوبية.
- المحور الثاني: المعنى ومعنى المعنى في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.
- المحور الثالث: بلاغة الحوار في القرآن الكريم، والسنة النبوية.
- المحور الرابع: نظريات النقد الأدبيّ في القديم والحديث.
- المحور الخامس: مستويات التحليل اللغوي.

الباحثون المشاركون:

د. عماد بسّام غنوم
أ. د. غالب محمد الشاويش
د. سمية فالق
د. فايز مد الله الذنيبات
د. كوثر الشّميع محمّد
د. أحمد الشريف شطراح
د. أحمد عبد الرحمن الذّنيبات
د. أحمد عمّار مداس
د. وحيد بن بو عزيز
د. حنان محمّد مقدادي
د. عايدة حوشي
د. حياة أم السعد

د. مبارك بن محمّد بلالي
د. محمد عبد التواب مفتاح
د. سليمان زاوي قوراري
د. مشهور موسى مشاهرة
د. فيصل أبو الطفيل
د. عبد الله رفاعي أحمد
د. عودة الله منيع القيسي
د. حمدالله عبد الحكيم محمّد
د. عبد الرّحمن محمّد طعمة
أ. د. ماهر جاسم حسن
د. عاطف خلف العبايدة
د. فدوى عبد الرّحيم عودة

د. رضـــا عـــامر
د. علي داود حمودين
أ. غنية بو حويّة
د. مولاي أحمد قدماوي
د. خلود الشديفات
أ. أحمد سمير مرزوق
د. عبد الله حسن إدريس
د. زهـــيرة بولفـــوس
د. لافي محمّد لافي العنزي
د. زهراء جياد البرقعاوي
د. عبد المحسن منصور
د. مواهب إبراهيم أحمد

د. يمينـــة زعـــاش
د. مريم طه عارف عفانة
د. ليلى محمد الزبيدي
أ. إسماعيل قادر خانة
د. منصور الكفاوين
د. جزاء محمد المصاروة
أ. زينب هاشم حسين
أ. أحمد فرّاج عجمي
د. عبد الرّحمن الجبوري

ISBN 995774632-4
9 789957 746322

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
ص.ب 712577 عمان (1171) الأردن
هاتف 4655 877 فاكس 4655 875 6 962+
www.darkonoz.com
dar_konoz@yahoo.com info@darkonoz.com

darkonoz
darkonoz
darkonoz.almarefa

Cover Design: ayyoubdesign@yahoo.com